

المقاربات النظرية لدور الإدارة العامّة في التنمية (2/2)

ما المطلوب للإصلاح؟

أبّر داغر
أساتذ العلوم الاقتصادية وإدارة
العصا - الجامعة اللبنانية

تتبع الباحثان الفرنسيان بيزاس وبيرازو مسار الاختصاصات الأكاديمية التي تعنى بدور الدولة والإدارة العامّة في التنمية في الولايات المتحدة وفرنسا، وهي العلوم السياسية والإدارة العامّة وتحليل السياسات العامّة. فما حصل بعد الحرب العالمية الثانية هو انفصال الإدارة العامّة كاختصاص عن العلوم السياسية. وقد انفردت كل من الاختصاصات الأكاديمية الثلاثة بتطوير مقاربة نظرية على حدة. الأمر الذي أضعف القيمة العلمية لهذه الاختصاصات، إن لم يكن قد أنتزعها بالكامل. وقد أظهر الباحثان أن تبار المؤسساتية المقارنة مثل أفضل ردّ على مسار فصل الاختصاصات وتسطيح وتخفيف الدراسات حول الدولة. وهنا، أذكر بمساهمات نيدا سكوكبول وديتريش ريشماير وبيتر إيفانز، وأهمّ ما في مساهمة سكوكبول تعيينها ثلاثة محددات لقدرة الدولة على الفعل في ميدان التنمية والتحويل الصناعي، وهي استقلّيتها (autonomy) ومقدرتها الإدارية (capacity) وشكل انخراطها في العلاقات الدولية (transnational linkages).

المقدرة الإدارية

قال إيفانز وريشماير في مساهمتهما في كتاب 1985 أنه يكفي ما كُتب حتى ذلك التاريخ بشأن الدولة بوصفها منضّة صراع يتواجه عليها الأفراد الاجتماعيون، وأنه ينبغي تقديم شيء جديد مفيد، يتلخّص بدراسة البنية الإدارية للدولة، التي تفسر فعالية الدولة أو لا فعاليتها في التنمية. وهما بذلك استعاضا عن كتابات الماركسيين الجُدد حول الدولة بكتابات ماكس فيبر.

الاستقلّية

قدّمت سكوكبول مسحا للدراسات حول الدولة في الولايات المتحدة والعالم الأتخوساكسوني، وأظهرت تركيز هذه الدراسات على دور المجتمع (society-centered) أو كيف تمّ تنسيب أفرادها على إغيا إدارة المجتمع الوطينية، ومن دون أن تلعب دور الدولة كإدارة عامّة. استعرضت كتابات النصار النيو-ماركسي الذي ركّز على المشترك بين البلدان التي تنتهي إلى «نمط إنتاج» بعينه، الأمر الذي يجعله يعجز عن إظهار التمايز بين دولة وأخرى لجهة مساهمتها في التنمية والتحويل الصناعي ضمن «نمط الإنتاج الراسمالي» الذي ظهر أن «استقلّية الدولة الوطنية» التي ركّز عليها النيو-ماركسيون تحوّلت إلى تمرين نظري يفتقر إلى وقائع تعطينة صدقية. عزّفت الباحثة استقلّية الدولة بأنها مفدرتها على اعتماد سياسات يمكن أن تتعارض مع مصالح القوى الناقذة في المجتمع وتشكّل نقضا لها. واستعرضت إسهامات رسمت صورة «استقلّية مفرطة» مورست على يد الدولة في اليابان خلال حقبة الميجي، وفي تركيا الخالية، ومصر الناصرية، والبيرو بعد انقلاب 1968 العسكري، والبرازيل بعد انقلاب 1964 العسكري. كان ثقة، في كل مرة، نخبة إدارية مدنية وعسكرية موحدة الأهداف ومتماسكة داخليا تستخدم إمكانيات الدولة لإجراء تغيير شامل لواقع القائم.

لم تحكّف سكوكبول باستعراض الأدبيات التي تتناول تجارب غير دستورية، بل استعرضت تلك التي تظهر استقلّية الدولة في النظم السياسية الدستورية الغربية. فأظهرت هذه الأدبيات دور الدولة كمبروقراطية في وضع أسس السياسة الاجتماعية في دولتين كالسويد والولايات المتحدة، ودور البروقراطية في هذا البلد الأخير في ربط إنتاج المواد الأولية خارج الولايات المتحدة بالمصالح

الاستراتيجية لهذه الأخيرة كدولة «مسيطرة»، ولو تعارض ذلك مع مصالح الشركات الكبرى الأميركية. واستعرضت ما عرضه بيتر إيفانز عن استقلّية الدولة وفعاليتها في تجربة الدول التنموية الآسيوية، ممثلة باليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، حيث كان على الدولة أن تخلّق نخعا استعمارية وتنشئ معها مشاريع مشتركة. واطلق إيفانز صفة «الاستقلّية المخرّسة» (embedded autonomy) على الإدارة الحكومية الآسيوية التي كانت تتواصل يوميا مع النخب الاستثمارية للتشاور معها وتعيين الخوض من دون أن يترتب على ذلك أضرار من قبلها للمصالح الخاصة، أو تخلّ من قبلها عن الأهداف العامّة المرسومة، أو يقول المؤسساتية المقارنة مثل أفضل ردّ مصالح خاصّة.

شكله انخراط في العلاقات الدولية

مثل شكل انخراط البلدان النامية في العلاقات الدولية خلال الحقبة النيو-ليبرالية عائقا أمام مسؤولية الإدارة العامّة في التحويل الصناعي، لأنه حصل في شروط جسدتها تجاهل المؤسسات الدولية للدور الذي كان يُفترض أن تلعبه في مساعدة البلدان النامية في تحقيق التصنيع، وعملت هذه المؤسسات على بلورة تشريعات دولية اعاققت قدرة هذه البلدان على التصنيع، وقوّضت كطراف مانحة للمساعدات مقدرة الدولة المؤسساتية. ما جعل هذه الأخيرة عاجزة عن «التعلم في ميدان صوغ السياسات العامّة» لإنجاح التصنيع.

في قراءة هنري بريتون لعملية التأسيس لانطلاق «توافق واشنطن» كاستراتيجية نيو-ليبرالية للتنمية، أظهر أن التركيز على إلغاء «تشوهات الأسعار» في التجريحتين الكورية والتاوانية، أغفل عن عدم ما هو أهمّ من ذلك بكثير، ألا وهو اكتساب المقدرة التكنولوجية أو «التعلم التكنولوجي» الذي انطوت عليه تجربتهما. أي

الذي انطوت عليه تجربتهما. أي شراؤهما مآكثا من السوق الدولية وتفكيكها وإعادة تركيبها بمواصفات ومساعدات («conditionality» cross). وهدفت تدخلات «صندوق النقد الوطني ويبيعها في السوق الدولية. وقد نأت المؤسسات الدولية عن أي دور في دعم البلدان النامية لاكتساب هذه المقدرة كشرط لبناء اقتصادات مُنتجة وتحقيق التحوّيل

وزيادة الضرائب والرسوم، أي إن تامين الاستمرارية المالية للدولة كان هو الأولوية، من دون تخصيص أي اهتمام لتحسين القدرة الإنتاجية لهذه البلدان.

ب- بلورة تشريعات تعيق القدرة على التصنيع

أشار ها-جون شانغ إلى ضمور استقلّية البلدان النامية في رسم سياساتها التنموية (policy space) على امتداد الحقبة النيو-ليبرالية على منع هذه الانتقائية (selective) نتيج تحقيق الجنرال بارك لإعطاء فعالية إضافية لتجارة. ونجحت في تايوان عن دور حزب الكوميتانغ الذي أُنشئ هذه الفعالية. وقد سقى إيفانز عناصر هذه البلدان عن الأخذ بالتجربة الآسيوية في اعتماد سياسات صناعية انتقائية تحقّق التصنيع. ذكّرت الباحثة أليس أسمدن بالدور الذي لعبه الباحث في البنك الدولي البيوت برغ في إصراره على أن الإصلاح المطلوب للبلدان النامية هو إصلاح سياسات الاقتصاد الكلي فيها، أي ضبط التضخم من خلال ضبط الإنفاق العام وتخفيض عجز الموازنة، وليس مساعدتها على بناء اقتصادات مُنتجة. وهو التصوّر الذي وجد ترجمته في أجندة الإصلاح الاقتصادي للبلدان النيو-ليبرالية لأفريقيا التي اعتمدها البنك الدولي عام 1981. ووضعت تحوّل البنك الدولي إلى ظل رئاسة وولفنسون (1995-2005) إلى هدف مكافحة الفقر، ضمن إطار سعيه للهروب من مسؤولية دعم البلدان النامية لتحقيق تصنيعها المتأخّر. أما اعتبار الفساد ومكافحته هدفاً ثانياً للبنك الدولي، فقد كان الهدف منه الاستمرار في «شيطنة» الدولة، باعتبار أنها وحدها معنية باستشراف الفساد، مع إغفال أن لشركات الخاصة الكبرى دوراً رئيسيا في ذلك.

وأظهر الباحث جون توي التناغم خلال الثمانينيات بين دور البنك الدولي ودور صندوق النقد الدولي في فرض شروط تحرير كل الأسواق وتخفيض حجم الدولة على البلدان النامية للموافقة على منحها قروضا ومساعدات («conditionality» cross). وهدفت تدخلات «صندوق النقد الوطني ويبيعها في السوق الدولية. وقد نأت المؤسسات الدولية عن أي دور في دعم البلدان النامية لاكتساب هذه المقدرة كشرط لبناء اقتصادات مُنتجة وتحقيق التحوّيل

وأظهر الباحث جون توي التناغم خلال الثمانينيات بين دور البنك الدولي ودور صندوق النقد الدولي في فرض شروط تحرير كل الأسواق وتخفيض حجم الدولة على البلدان النامية للموافقة على منحها قروضا ومساعدات («conditionality» cross). وهدفت تدخلات «صندوق النقد الوطني ويبيعها في السوق الدولية. وقد نأت المؤسسات الدولية عن أي دور في دعم البلدان النامية لاكتساب هذه المقدرة كشرط لبناء اقتصادات مُنتجة وتحقيق التحوّيل

وأظهر الباحث جون توي التناغم خلال الثمانينيات بين دور البنك الدولي ودور صندوق النقد الدولي في فرض شروط تحرير كل الأسواق وتخفيض حجم الدولة على البلدان النامية للموافقة على منحها قروضا ومساعدات («conditionality» cross). وهدفت تدخلات «صندوق النقد الوطني ويبيعها في السوق الدولية. وقد نأت المؤسسات الدولية عن أي دور في دعم البلدان النامية لاكتساب هذه المقدرة كشرط لبناء اقتصادات مُنتجة وتحقيق التحوّيل

وأظهر الباحث جون توي التناغم خلال الثمانينيات بين دور البنك الدولي ودور صندوق النقد الدولي في فرض شروط تحرير كل الأسواق وتخفيض حجم الدولة على البلدان النامية للموافقة على منحها قروضا ومساعدات («conditionality» cross). وهدفت تدخلات «صندوق النقد الوطني ويبيعها في السوق الدولية. وقد نأت المؤسسات الدولية عن أي دور في دعم البلدان النامية لاكتساب هذه المقدرة كشرط لبناء اقتصادات مُنتجة وتحقيق التحوّيل

وأظهر الباحث جون توي التناغم خلال الثمانينيات بين دور البنك الدولي ودور صندوق النقد الدولي في فرض شروط تحرير كل الأسواق وتخفيض حجم الدولة على البلدان النامية للموافقة على منحها قروضا ومساعدات («conditionality» cross). وهدفت تدخلات «صندوق النقد الوطني ويبيعها في السوق الدولية. وقد نأت المؤسسات الدولية عن أي دور في دعم البلدان النامية لاكتساب هذه المقدرة كشرط لبناء اقتصادات مُنتجة وتحقيق التحوّيل

سلفاته مبلّغ - البرازيل، MEIIO

وإستند الباحث الأميركي نيكولاس فان دو وال، في قراءته لأزمة أفريقيا السوداء الدائمة وعجزها عن الخروج من الخلف، إلى ماكس فيبر في تعريف الدولة «النهائية» كدولة نيو-باتريمونالية وتعريف نخبة هذه البلدان كخبة نيو-باتريمونالية. والمقصود بذلك أن الدولة تقوم على الاستنزاف السياسي (political clientelism). وتكون الدولة كما النخبة معيّنتين حصراً بـ«تجوير الموارد العامّة لتوفير منافع خاصّة» وتناول فان دو وال تفسير انهيار الدولة المؤسساتي وعزا ذلك إلى دور المساعدات الدولية لاعتماد هذه الدول سياسات تمّت بلورتها خارج هذه البلدان.

وأظهر الباحث برغماشي أن المشاريع التي سوّقها البنك الدولي بعد عام 2000 تحت عنوان «بناء القدرة» (capacity building)، انطوت على إنشاء وحدات إدارية غب الطلب مستقلة في عملها عن الإدارة الرسمية اختتام مؤتمر الأوروبي عام 1994. وأستعاد سنجابا لال هذا النقاش نظهما الآثار التي يتركها تطبيق هذه الاتفاقيات ومنها «اتفاقية تحرير الاستثمار المرتبط بالتبادل» (TRIMs) التي نصّ عليها الغات الجديد. ويؤذي تطبيقها إلى تخفيف الشروط المفروضة على المستثمرين الأجانب للمساخ لهم بالاستثمار في البلدان النامية، والحدّ من قدرة حكومات هذه الدول على التحكم بعملية منح إجازات الاستثمار للشركات الأجنبية وعلى فرض شروط عليها. ويؤذي تطبيق «اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية» (TRIPS) إلى رفع تكلفة عمليات النقل المشروعة للتكنولوجيا الجديدة، ويمنع عمليات النسخ (copying) لها، ويبيع لمنظمة التجارة العالمية اتخاذ إجراءات عقابية بحق البلدان التي يبتئز أنها لا تحمي هذه الحقوق.

ج- تقيّض القدرة على صوغ السياسات العامّة التصنيع
رصد الباحثون تحوّلات في تصوّر البنك الدولي لمسألة إصلاح الإدارة العامّة في البلدان النامية. لم يكن موقفه من الإدارة الحكومية سلبيا حتى أواخر السبعينيات، ثمّ سادت لديه فكرة «البروقراطيات المتخصصة» خلال الثمانينيات، ثمّ بدأ من منتصف التسعينيات بتسويق أفكار مفادها أن برامجه ترمي إلى استعادة البلدان النامية الملكية برامجها الوطنية لإصلاح الإدارة (ownership) وأنها تقوم على التشراك بين الطرفين في بلورة هذه البرامج وتنفيذها (partnership).

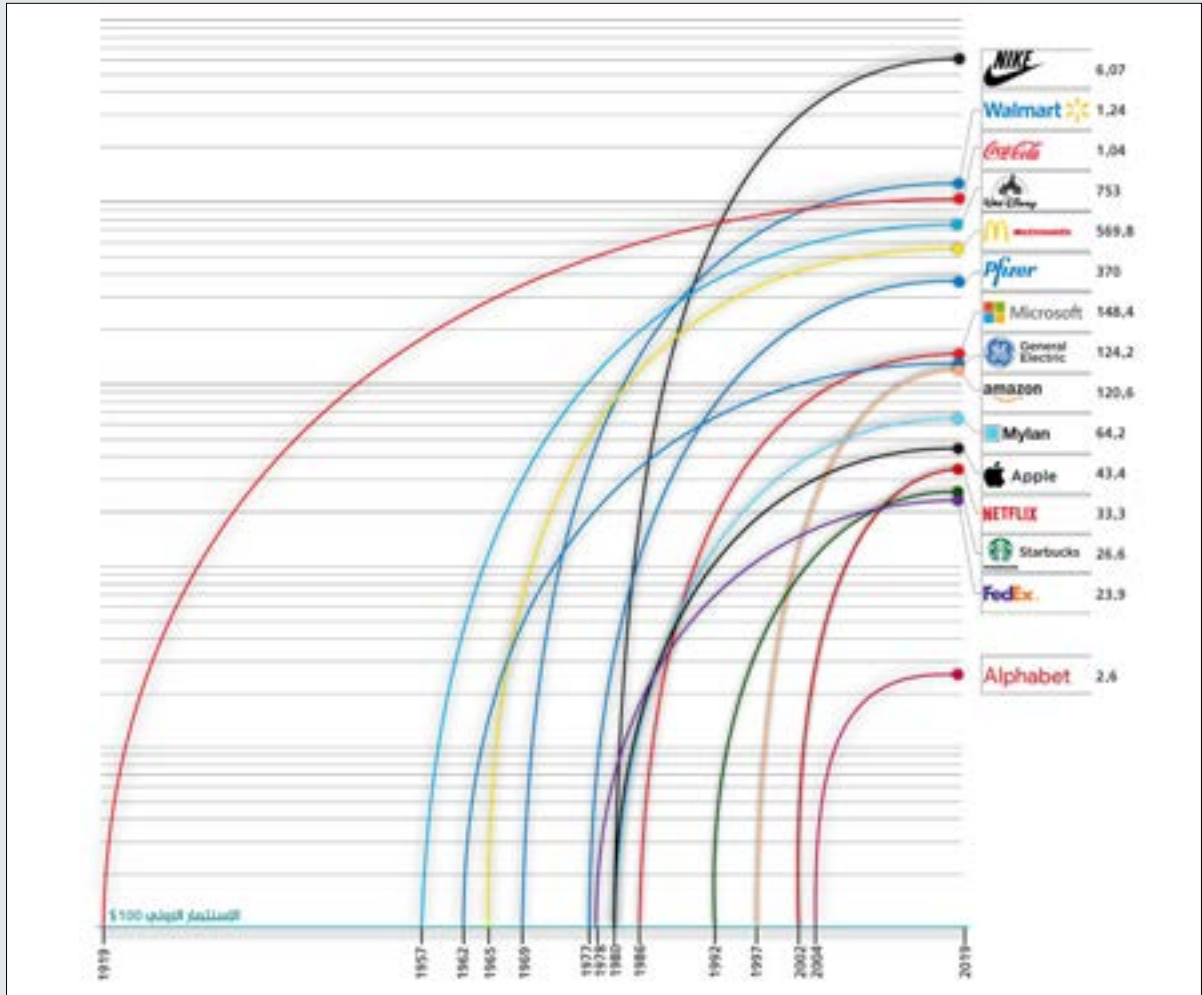
رسم إيفانز صورة الدولة «النهائية» (predatory) ممثلة بدولة الكونغو البلجيكي أو زائير، أمام الرئيس موبوتو (1963-1997). بدت الإدارة العامّة آنذاك وقد تحوّلت إلى سوق كيفّ فيها الموظفون الحكوميون مشاريع وفق رغبة المستثمرين مقابل الرشوة. أي أن الإدارة العامّة بوصفها نجعاً للباحثين عن ربح وجددت تحسيدا لها في دولة موبوتو. وتساءل إيفانز عن ما يجعل هذا النوع من الدول يستمر، ويربط ذلك بعدم تعرّض هذه الدول

رسم إيفانز صورة الدولة «النهائية» (predatory) ممثلة بدولة الكونغو البلجيكي أو زائير، أمام الرئيس موبوتو (1963-1997). بدت الإدارة العامّة آنذاك وقد تحوّلت إلى سوق كيفّ فيها الموظفون الحكوميون مشاريع وفق رغبة المستثمرين مقابل الرشوة. أي أن الإدارة العامّة بوصفها نجعاً للباحثين عن ربح وجددت تحسيدا لها في دولة موبوتو. وتساءل إيفانز عن ما يجعل هذا النوع من الدول يستمر، ويربط ذلك بعدم تعرّض هذه الدول

يمكن قراءة النص الكامل مع المراجع على موقع الأخبار،

رسم بياني

كم بلغت عوائد استثمار كل 100 دولار في كبرى الشركات؟



عاد موقع How Much بالزمن إلى الوراء، وقام بعملية حسابية للعائد الذي يمكن أن يكون قد حققه اليوم استثمار 100 دولار في أسهم عدد من الشركات الكبرى عند تأسيسها. وخرج بالنتائج الآتية:

تفوز شركة NIKE بهذا التمرين. فالاستثمار الأولي فيها بقيمة 100 دولار عام 1980، بات يساوي اليوم أكثر من 6 ملايين دولار. وكذلك شركة Walmart (نحو 1.2 مليون دولار) منذ عام 1957، وشركة Coca cola (نحو مليون دولار) منذ عام 1919.

- يظهر عائد الاستثمار المحقّق في شركة مثل Walmart أعلى من عائد الاستثمار في Amazon.

- أما استثمار 100 دولار في شركة Google Alphabet في عام 2004 فبات يساوي اليوم 2,632 دولاراً.

كيف تمّ احتساب هذه الأرقام؟ أولاً، تمّ افتراض أن الاستثمار الأولي بقيمة 100 دولار في كل أكتاب عام، سيبقى من ضمن الأصول الأساسية على المدى الطويل، وأي أرباح يتمّ توزيعها

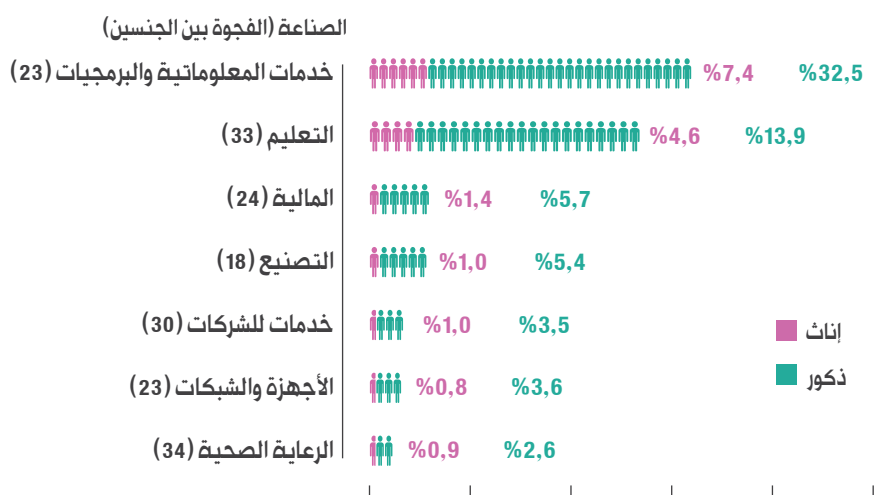
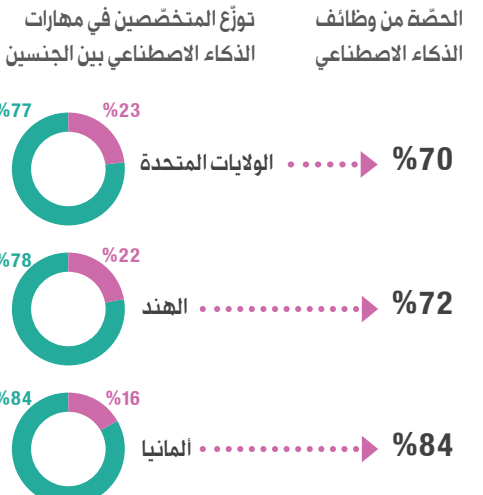
الفجوة بين الجنسين تخترق وظائف المستقبل

حتى البلدان التي تضمّ عدداً كبيراً من المواهب في الذكاء الاصطناعي، تعاني فجوة لافتة بين الجنسين لناحية عدد المتخصّصين في الذكاء الاصطناعي

النساء غير ممثّلات بشكل كبير في وظائف الذكاء الاصطناعي والوظائف التي تتطلب مهارات واختصاصا في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات

توزّع القوى العاملة في الذكاء الاصطناعي

تشكّل الساء نحو 22% من مجمل القوى العاملة في الذكاء الاصطناعي، إلا أن هذه الفجوة تتفاوت بين صناعة وأخرى



المصدر: مجلة الترمويل والتنمية، عدد آذار/ مارس 2019 - صندوق النقد الدولي